اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)

تقرير

ورشة عمل وطنية حول موضوع
نحو إطار استراتيجي وطني للنهوض بحقوق المسنين بالمغرب
الرباط، 21 و22 شباط / فبراير 2017

موجز

قامت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) بالشراكة مع وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية بتنظيم ورشة عمل وطنية حول "نحو إطار استراتيجي وطني للنهوض بحقوق المسنين بالمغرب"، في فندق الديوان في الرباط يومي 21 و22 شباط / فبراير 2017.

عُقدت هذه الورشة في إطار مشروع "تعزيز القدرات الوطنية لتطوير سياسات سكانية متكاملة ومستدامة وشاملة في المنطقة العربية"، الذي تقوم الإسكوا بتنفيذه، وتمحورت حول ثلاث جلسات أساسية. هذا بالإضافة إلى الجلسة الافتتاحية التي ترأستها السيدة بسيمة الحقاوي، وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية. تناولت الجلسة الأولى الإطار المفاهيمي للعمل على قضايا كبار السن وتمَّ استعراض الجهود المبذولة في هذا الصدد. وناقشت الجلسة الثانية الأولويات الوطنية للنهوض بحقوق كبار السن في المغرب. وركزت الجلسة الثالثة على المنهجية التي ينبغي اتباعها في إعداد الإطار الاستراتيجي الوطني لكبار السن.

حضر الورشة ممثّلون عن وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية، وعن الإسكوا، ووزارة الصحة، والمندوبية السامية للتخطيط، والمرصد الوطني للتنمية البشرية، والمرصد الوطني للمسنين، وعن بعض مؤسسات المجتمع المدني التي تدعم كبار السن والقضايا ذات الأهمية لهذه الفئة الديمغرافية، إضافةً إلى عددٍ من الخبراء الوطنيين في هذا المجال.

مقدمة

1. قامت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) بالشراكة مع وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية بتنظيم ورشة عمل وطنية حول موضوع "نحو إطار استراتيجي وطني للنهوض بحقوق المسنين بالمغرب"، في فندق الديوان في الرباط يومي 21 و22 شباط / فبراير 2017. عُقدت هذه الورشة في إطار مشروع "تعزيز القدرات الوطنية لتطوير سياسات سكانية متكاملة ومستدامة وشاملة في المنطقة العربية"، الذي تقوم الإسكوا بتنفيذه والذي يسعى إلى بناء القدرات الوطنية، بما فيها قدرات المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، للعمل معاً على دمج أولويات السكان في سياسات التنمية، وعلى وضع سياسات سكانية متكاملة ومستدامة وشاملة وضمان متابعتها وتقييمها. ذلك أن ضعف مشاركة منظمات المجتمع المدني في عمليات صنع سياسات السكان والتنمية ما زال يشكل عائقاً واضحاً يحول دون تقدم قضايا السكان والتنمية في الدول العربية. يركّز المشروع بشكل خاص على خمس دول عربية من بينها المغرب، من أجل ضمان تأثير أكبر على المستوى الوطني.

2. وتمحورت ورشة العمل حول ثلاث جلسات أساسية، إضافة الى الجلسة الافتتاحية التي ترأستها السيدة بسيمة الحقاوي، وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية، حيث تضمن كلٌ من الجلسات عروض ومناقشات حول مواضيع مختلفة. تناولت الجلسة الأولى الإطار المفاهيمي ومعطيات التشخيص التي يمكن الانطلاق منها لبلورة إطار استراتيجي وطني للنهوض بحقوق كبار السن. وتمَّ استعراض الجهود المبذولة في هذا الصدد. وناقشت الجلسة الثانية الأولويات الوطنية لكبار السن في المغرب انطلاقا من التشخيص الوطني وأخذاً بعين الاعتبار الالتزامات الدولية في هذا المجال. وركزت الجلسة الثالثة على منهجية العمل التي يمكن اعتمادها لصياغة هذا الإطار الاستراتيجي الوطني.

3. سعت الورشة إلى الجمع بين الأطراف الحكومية ومنظمات المجتمع المدني وإلى بناء تحالف يمهّد لإعداد المشاركين للمساهمة بشكل فاعل، في خطوة لاحقة من المشروع، في المشاورات الوطنية التي سوف ينتج عنها وثيقة مرجعية من شأنها أن تُسهم في إعداد رؤية ووضع إطار استراتيجي وطني وخطة عمل خمسية للنهوض بحقوق كبار السن في المغرب.

أولاً- مواضيع النقاش

ألف- الجلسة الأولى

4. استهلت السيدة ربى عرجا، مسؤولة أولى للشؤون السكانية في الإسكوا، الجلسة الأولى بتقديم عرضٍ حول الإطار المفاهيمي للنهوض بحقوق كبار السن انطلاقاً من خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة، والتي من شأنها أن تُشكل أساساً لتطوير استراتيجيات وسياسات خاصة بكبار السن. وقبل التعريف عن هذه الخطة، قدمت السيدة عرجا لمحة عن مشروع "تعزيز القدرات الوطنية لتطوير سياسات سكانية متكاملة ومستدامة وشاملة في المنطقة العربية" الذي تنفذه الإسكوا حالياً وتندرج هذه الورشة الوطنية ضمن إطاره. فعرَّفت بالإطار المنطقي للمشروع، وشرحت الخلفية التي أُستند إليها والمتمثلة بنتائج مراجعة خطة عمل المؤتمر العالمي للسكان والتنمية 1994 بعد انصرام عشرين عاماً على تبنيه. وقد أظهرت هذه النتائج بشكل عام أن الدول العربية ما زالت تعاني من فجوات عديدة أهمها يتعلق بالتمويل وبضعف إشراك مؤسسات المجتمع المدني في عملية صوغ السياسات وذلك على الرغم من التقدم الملحوظ الذي أحرزته في صياغة وتنفيذ سياسات واستراتيجيات وبرامج تتعلق بقضايا السكان والتنمية. أما فيما يتعلَّق بفئة كبار السن على وجه التحديد، أظهرت نتائج المراجعة أن

معظم الدول العربية عمِلت على تطوير سياسات واتخاذ إجراءات تتعلق بتقديم خدمات الرعاية الطويلة الأجل لكبار السن والرعاية الصحية المعقولة الكلفة. كذلك أنَّ غالبية السياسات وضعت بعد عام 2002 وتستهدف كبار السن الفقراء والنساء كبيرات السن، وأنَّ تقديم الرعاية لكبار السن يتم بالتعاون الوثيق مع المنظمات الخيرية.

5. من ثُمَّ ركز العرض على خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة 2002 والتي تُمثِّل نقطة تحول في مناقشة السياسة الدولية العامة المتعلقة بالشيخوخة والعمل على قضايا الشيخوخة. اعترفت هذه الخطة بظاهرة الشيخوخة كظاهرة عالمية لديها تأثير قوي على التنمية المجتمعية. وهي تتَّبع نهج شامل للتنمية يربط موضوع الشيخوخة بأطر التنمية الاجتماعية والاقتصادية وحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، مُحوّلتاً بذلك الخطاب والنهج في معالجة قضايا الشيخوخة من نهج الرعاية الاجتماعية إلى النهج التنموي. كما تشدد على أنَّ كبار السن ليسوا فئة متجانسة وينبغي التعامل مع هذه الفئة على هذا الأساس. ويمكن للدول الاستعانة بها لتَوجيه عملية صياغة وتنفيذ السياسات المتعلقة بكبار السن لمساعدتها على معالجة قضايا الشيخوخة بشكل مناسب وناجح. كذلك تطرَّق العرض إلى الأهداف الرئيسية لخطة عمل مدريد والتوجهات ذات الأولوية وهي كبار السن والتنمية، وتوفير الخدمات الصحية، وكفالة تهيئة بيئة تمكينيَّة وداعمة لكبار السن، والقضايا المرتبطة بكل من التوجهات الثلاثة.

6. وتمَّ استعراض كيفية تفعيل الخطة من خلال وضع استراتيجيات لتنفيذها على المستوى الوطني، وما يتطلَّب هذا من الدول من حيث تحديد الأولويات الوطنية، وتقييم السياسات والبرامج الاجتماعية القائمة، وضمان توافر البيانات الوطنية المفصلة حسب الجنس والنظر في طرق جمعها وتحليلها، وتحديد العقبات التي تحول دون إدماج قضايا الشيخوخة في خطط التنمية الوطنية، وتحديد الموارد المالية اللازمة، وتطوير مؤشرات التنمية لاستعراض وتقييم السياسة، وإشراك كبار السن في عمليات الصياغة والتنفيذ والرصد. وخلُص العرض الى التأكيد على البعد السكاني في إطار خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وإمكانية استخدامها كإطار لمعالجة القضايا ذات الأهمية لكبار السن، إذ أنها تشمل أولويات متعلقة بهذه الفئة الديمغرافية. كما انها تشكل إحدى الآليات الرئيسية لرصد التقدم المحرز في قضايا التنمية وسوف تستقطب معظم التمويل من أجل التنمية.

7. قدّمت السيدة مليكة قلبي، رئيسة مصلحة المسنين في وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية، عرضاً حول "الجهود الوطنية للنهوض بأوضاع الأشخاص المسنين في المغرب". أعطى العرض لمحة عامة عن المرتكزات الوطنية لرعاية كبار السن المتجسدة في الدستور 2011 الذي نصَّ على التزام السلطات وضع وتفعيل سياسات تستهدف الأشخاص المسنين، وفي التوجهات الملكية السامية، واستراتيجية الوزارة التي تهدف إلى تطوير البرامج والمبادرات للنهوض بالعمل التكافلي والمساهمة في تحقيق الإنصاف والمساواة بين الفئات الاجتماعية كافةً وعلى رأسها المسنين من خلال تدعيم الحقوق. كما تطرَّق العرض الى الالتزامات العربية والدولية التي تتعلَّق بحماية كبار السن والنهوض بحقوقهم. وتمَّ إلقاء الضوء على الإطار القانوني والمؤسساتي للنهوض بحقوق المسنين، ويشمل هذا الأخير عدد من الشركاء الوطنيين والمؤسسات، بما في ذلك بنية إدارية مناسبة، إذ تتضمن الهيكلة الجديدة للوزارة (2013) مديرية خاصة بحماية الأسرة والطفولة والأشخاص المسنين تضم قسم الأسرة والمسنين ومصلحة خاصة بحماية الأشخاص المسنين.

8. كما أعطى العرض لمحة عن البرامج والمبادرات التي قامت بها وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية لرعاية وحماية حقوق كبار السن. وتتضمن برنامج النهوض بحقوق الأشخاص المسنين المحاور التالية: ترسيخ قيم التكافل والتضامن من خلال تنظيم حملات تحسيسية سنوية لنشر التضامن بين الأجيال، وتأهيل مؤسسات الرعاية الاجتماعية للأشخاص المسنين، وتقديم الدعم لمبادرات جمعيات المجتمع المدني التي تُعنى بقضايا كبار السن، وتطوير المعرفة من خلال القيام بالأبحاث والدراسات لتشخيص أوضاع المسنين وإحداث المرصد الوطني للأشخاص المسنين في سنة 2016 لتدعيم الرصد والتحليل. كذلك أُعطيت لمحة عن المبادرات

القطاعية كإحداث مصلحة "إعادة التأهيل وطب الشيخوخة" في مديرية السكان، وإدراج تدابير تُعنى بكبار السن في استراتيجية وزارة الصحة للمرحلة 2012-2016، واتخاذ التدابير لرفع مبلغ المعاش التقاعدي للأشخاص المسنين، وإحداث العشرات من مؤسسات الرعاية لكبار السن من خلال برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، بالإضافة إلى مبادرات أخرى.

9. وخلُص العرض إلى تقديم التحديات والآفاق المستقبلية للنهوض بحقوق كبار السن في المغرب. فتتمثَّل التحديات بوضع وتفعيل إطار استراتيجي لحماية الأشخاص المسنين. كما تتمثَّل بنشر الوعي بآثار التحولات الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية والقيمية، وتعبئة جميع الشركاء الوطنيين والمحليين لتحقيق الإدماج لقضايا كبار السن في السياسات والبرامج التنموية الوطنية والمحلية. كذلك بتعميم الحماية الاجتماعية، وتكثيف وسائل نشر ثقافة التضامن بين الأجيال، وتعزيز مشاركة المسنين وتمثيليتهم في مختلف مراكز القرار وتثمين أدوراهم الاجتماعية وخصوصاً في حماية الأسرة، وتطوير الخدمات الموجهة للأسرة باعتبارها النواة الطبيعية لرعاية وحماية الأشخاص المسنين. وأيضاً بتنويع الخدمات الموجهة للمسنين والحرص على الجودة ودعم قدرات الموارد البشرية. أما الآفاق المستقبلية فتتضمَّن رفع المعرفة بأوضاع المسنين، وتوسيع التوعية الإعلامية بحاجات كبار السن، وتوطيد العلاقة مع الأسرة كشريك أساسي لتحسين أوضاع هذه الفئة. كما تتضمَّن تعزيز الإطار التشريعي من خلال إدراج مقتضيات جديدة لضمان حماية المسنين من أشكال التمييز والإهمال والمعاملة السيئة والعنف. كذلك إصلاح أنظمة التقاعد والضمان الاجتماعي لتشمل كبار السن الذين لا يتوفر لهم أي دخل أو يتقاضون معاشات زهيدة، وتعزيز إمكانية الحصول على خدمات الرعاية الصحية. وأخيراً إدماج قضايا المسنين في المخططات وبرامج التنمية المحلية، وتطوير الشراكة مع المجتمع المدني والقطاع الخاص والقطاعات الحكومية المعنية برعاية المسنين.

10. قدَّم السيد محمد الفاسي الفهري من المندوبية السامية للتخطيط عرضاً بعنوان "كبار السن في المغرب: ما هي جوانب الضعف الاجتماعي والديمغرافي والاقتصادي؟"، أعطى من خلاله تعريف لهذه الفئة الديمغرافية التي تتزايد بشكل متسارع يترتب عليه تحديات اجتماعية واقتصادية وثقافية، ينبغي تحديدها والعمل على مواجهتها، ولمحة ديمغرافية عن ظاهرة الشيخوخة في المغرب. كما أعطى لمحة موثَّقة بالأرقام عن الوضع الاجتماعي والديمغرافي لكبار السن كتوزيع كبار السن بين المناطق الحضرية والريفية، ومؤمل الحياة لديهم، وحالتهم الاجتماعية، ووضعهم داخل الأسرة، وبنية الأسرة التي يعيشون فيها، ومستواهم التعليمي ونشاطهم الاقتصادي، وتغطية المعاشات التقاعدية لهم. وتطرَّق إلى الوضع الصحي لكبار السن في المغرب مركزاً على عدة عوامل منها الإعاقة الحركية، وتوفير إمكانية الحصول على الخدمات الطبية والتغطية الصحية. كذلك تطرَّق إلى الدور الاجتماعي لكبار السن والتضامن بين الأجيال. وخلُص إلى استنتاجات مفادها أنَّ التحول الديمغرافي في المغرب متسارع ويحدث خلال فترة من الزمن قصيرة نسبياً مقارنةً بالبلدان النامية والتي كانت قد بدأت شيخوخة سكانها بعد انخفاض انتشار الأمراض المعدية فيها. هذا سيؤدي إلى التزامن بين الأمراض المزمنة والمعدية في المغرب، الأمر الذي سيزيد الضغط والتحديات على النظم الصحية. هذا بالإضافة إلى انخفاض تغطية نُظُم المعاشات التقاعدية والتي هي معرضة لخطر العجز المالي، وإلى التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والاتجاه نحو الأسر النووية والذي يمكن أن يشكل ضغطاً على التضامن الأسري ويقوِّض دعم الأسرة للمسنين.

11. قدَّم السيد عبد القادر تيطو من المركز الوطني للتنمية البشرية النتائج الأولية لدراسة عن "وضع كبار السن في المغرب"، تمَّ إعدادها مع الوزارة بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان. عرَّف بهدف الدراسة وهو استعراض الوضع الاجتماعي والديمغرافي والاقتصادي لكبار السن مع تحليل التبعات المحتملة، ومراجعة السياسات القائمة التي تُعنى بهذه الفئة مع اقتراح عناصر توجيهية لسياسة وطنية لكبار السن. وعرض الانخفاض المتواصل في معدل الخصوبة منذ عام 1962 والمتوقع أن يصل إلى 1.8% في عام 2050، ونتائج هذا التطور

الديمغرافي على التركيبة العمرية للسكان، وعلى الأسرة وهجرة السكان وانعكاسات هذه التغيرات على كبار السن. وقدَّم بيانات مفصَّلة بحسب الموقع الجغرافي والعمر والجنس عن الوضع الأسري لكبار السن وظروفهم المعيشية (شكل وحجم الأسرة المعيشية، الفقر، الهشاشة) والصحية ومستوى نشاطهم الحركي ومشاركتهم في سوق العمل وتَوفُّر التغطية الصحية لهم وشعورهم بالإقصاء الاجتماعي والعزلة، وبيانات عن التضامن بين الأجيال، إلخ. وختم مؤكداً على ضرورة تعزيز دور الأسرة في تقديم الرعاية لكبار السن من خلال رفع الوعي على أهمية هذا الدور وتقديم الدعم المادي مما يساعد على الحفاظ على التضامن بين الأجيال. وسلَّط الضوء على زيادة الضغط والطلب على الخدمات الصحية نتيجة الزيادة المتوقعة للأمراض المرتبطة الشيخوخة، والحاجة لإعداد مسح متخصص حول المشاكل الصحية والاجتماعية والاقتصادية لكبار السن.

12. أثنى المشاركون على العروض وأعادوا التأكيد على أهمية التركيز على الأبعاد الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية لظاهرة الشيخوخة والقضايا ذات الأهمية لكبار السن. كما ركز النقاش على عدد من المواضيع أبرزها وضع كبار السن في مؤسسات الرعاية، وفقدان الروابط الاجتماعية وتأثير ذلك بشكل خاص على كبار السن الذين ينتمون إلى فئات اجتماعية مهمشة، وضرورة توفير الحماية الاجتماعية الشاملة والدعم المعنوي والنفسي لكبار السن والإطار القانوني اللازم لضمان تحقيق ذلك. وتمَّ إلقاء الضوء على أهمية اعتماد المقاربة التشاركية في تطوير الاستراتيجية الخاصة بكبار السن، ومشاركة منظمات المجتمع المدني بشكل فعَّال في بلورة السياسات والأولويات ذات الصلة، والاستفادة من التجارب السابقة في هذا المجال، لاسيما أنَّ هذه المنظمات كانت قد لعبت دوراً نشطاً في صياغة الاستراتيجية المتعلقة بحقوق الأطفال وتلك المتعلقة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

باء- الجلسة الثانية

13. هدفت الجلسة الثانية الى استعراض الأولويات الوطنية للنهوض بحقوق كبار السن والإشكاليات التي ينبغي أن تتناولها الاستراتيجية الوطنية الخاصة بهم، مع الأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات الاجتماعية، والصحية، والديمغرافية لهذه الفئة. كما هدفت إلى استقاء وجهات نظر المجتمع المدني بهذا الخصوص باعتباره فاعل ميداني أساسي ومبتكر للحلول الأنجح.

14. قدمت السيدة كريمة القري، رئيسة قسم السكان والتنمية الاجتماعية في الإسكوا، عرضاً حول "أجندة التنمية المستدامة 2030: أية منهجية للتفعيل لتعزيز حقوق المسنين"، عرَّفت من خلاله بماهية الخطة، والجدول الزمني لتنفيذها، والمجالات ذات الأهمية التي تركز عليها وهي الناس، الكوكب، الازدهار، السلام، والشراكة. تتناول هذه الخطة الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة: اقتصادي واجتماعي وبيئي. تعمل من أجل تنمية مستدامة لا تستثني أحداً، وتشدد على مبدأ التكامل الذي تُسند إليه أهمية حاسمة في ضمان تحقيق أهداف هذه الخطة. فإن هذه الأهداف والغايات ذات الصلة متكاملة وغير قابلة للتجزئة بما يكفل لجميع البشر تفعيل طاقاتهم الكامنة في إطار من الكرامة والمساواة وفي ظل مناخ صحي. تتألَّف الخطة من الإعلان ويتضمَّن الرؤية، المبادئ والالتزامات المشتركة، ونداء للعمل من اجل تغيير عالمنا، ومن 17 هدفاً للتنمية المستدامة و169 غاية، وآليات المتابعة والاستعراض على المستوى العالمي، والإقليمي، والوطني، ووسائل التنفيذ والشراكة العالمية. تمَّ تطوير هذه الخطة بمشاركة جميع البلدان وأصحاب المصلحة. وهي تسري على جميع البلدان مع اختلاف الواقع المعيشي في كل بلد، واختلاف قدرات البلدان، ومستويات تنميتها، ومع احترام السياسات والأولويات الوطنية. وتقع مسؤولية "توطين" هذه الخطة على عاتق الدول.

15. كما ركز العرض على ضرورة اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام 2030 كإطار عام لمعالجة قضايا الشيخوخة مع الاستناد إلى خطة عمل مدريد لصياغة سياسات كبار السن والتنفيذ العملي. ففي حين أنَّ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 تشمل أولويات متعلقة بكبار السن بشكل مباشر أو ضمني/غير مباشر أو من خلال الأهداف والغايات الموجهة للجميع أو للفئات المستضعفة، علماً أنه تمَّ إدراج كبار السن ضمن قائمة الفئات المستضعفة (الفقرة 23 من الإعلان)، وتشكل إحدى الآليات الرئيسية للعمل على قضايا التنمية ورصد التقدم المحرز في هذه المجالات واستقطاب معظم التمويل من أجل التنمية، فإن خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة مفصلة بشكل عميق ووافٍ فيما يتعلَّق بقضايا كبار السن. فهي تتضمن توصيات للعمل من أجل بناء مجتمع لجميع الأعمار مقسمة إلى ثلاثة توجهات ذات أولوية هي التالية: كبار السن والتنمية، توفير الخدمات الصحية والرفاه في سن الشيخوخة، وكفالة تهيئة بيئة تمكينيَّة وداعمة لكبار السن. كما تحدِّد القضايا التي تتطلب إجراءات على مستوى السياسات لكل من التوجهات الثلاث ذات الأولوية. وتمَّ إلقاء الضوء على القضايا المشتركة بين الخطتين من خلال إجراء مقارنة بين الأهداف المحددة في خطة عمل مدريد لكل من القضايا المدرجة تحت التوجهات الثلاثة ذات الأولوية والغايات والأهداف ذات الصلة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

16. قدم السيد عبد اللطيف الفراخ، خبير إحصائي-ديمغرافي، عرضاً حول "أولويات العمل في مجال المسنين على ضوء السياق الدولي والإقليمي والوطني". تناول العرض خصائص ظاهرة الشيخوخة في المغرب والتحديات الأساسية القائمة. وطرح أولويات العمل في مجال المسنين بما ينسجم مع التوصيات الرئيسية الواردة في أطر التنمية ذات الصلة المتاحة على الصعيد الدولي والإقليمي والمحلي. كما قدَّم موجزاً عن هذه التوصيات. وتتمثل الخصائص الأساسية لعملية الشيخوخة في المغرب بسرعة تطور هذه العملية بحيث أنها تتم على مدى ثلاثة عقود تقريباً وفي ظل ظروف اجتماعيةً واقتصادية في طور الازدهار. في حين أن هذه العملية كانت قد تمَّت بشكل متدرج في معظم البلدان النامية ورافقت النمو الاجتماعي والاقتصادي المطرد على مدى عدة عقود وأجيال. كذلك تتمثَّل عملية الشيخوخة في المغرب بتقلص حجم الاسرة والتغيُّر الجذري وفي الأدوار المحددة داخلها، وذلك بسبب انخفاض معدل الخصوبة، وانخراط عدد أكبر من النساء في سوق العمل، وهجرة الشباب من الريف إلى المناطق الحضرية بحثاً عن فرص العمل، مما يؤدي إلى تقليص عدد الأشخاص الذي من الممكن أن يقوموا بتقديم الرعاية لكبار السن. علماً بأن نسبة التغطية الاجتماعية والصحية لكبار السن منخفضة جداً وخاصة بالنسبة للنساء وفي المناطق الريفية.

17. وتطرق إلى أبرز التحديات التي يجب أخذها بعين الاعتبار وإيلائها الاهتمام اللازم عند تطوير استراتيجية وطنية خاصة بكبار السن والتي تمَّ تناولها في أطر التنمية التي تُعنى بكبار السن كالانتقال الوبائي غير المكتمل والذي يُلزم الاستمرار في محاربة الأمراض السارية/المعدية بالإضافة إلى الأمراض غير السارية والمزمنة ويشكل عبئا مضاعفا على نظام الرعاية الصحية من حيث تقديم الخدمات والكلفة، وارتفاع احتمال الإعاقة المرتبطة بالشيخوخة والأمراض المزمنة التي تظهر مع التقدم في السن، وضمان إمكانية الحصول على خدمات الرعاية المنزلية وهو ضروري لتعزيز دور الأسرة في تقديم الرعاية لكبار السن والتخفيف من عبئها، وتدريب مقدمي الرعاية والأخصائيين الاجتماعيين والأطباء، وظاهرة تأنيث الشيخوخة والتحديات المرتبطة بها وذلك لارتفاع مؤمل الحياة لدى النساء وعدم تجانس فئة كبار السن، وتمكين المشاركة النشطة لكبار السن في المجتمع من أجل الاستفادة من خبراتهم وتعزيز التضامن بين الأجيال وضمان مجتمع لجميع الأعمار. كما أشار إلى تحديات أخرى بما في ذلك ضرورة تعزيز عملية التنسيق بين جميع الجهات الحكومية والغير حكومية المعنية بقضايا كبار السن، وتحديث القوانين المتعلقة بهم، وضمان مراعاة القضايا ذات الأهمية لهذه الفئة العمرية في الاستراتيجيات القطاعية، وتطوير وإغناء قواعد البيانات المتعلقة بهم، وتفصيل البيانات حسب نوع الجنس والسن، والقيام بالدراسات والأبحاث المتخصصة، وتعزيز عملية المتابعة والرصد والتقييم والآليات ذات الصلة، وكذلك تعزيز النهج التشاركي في معالجة المسائل ذات الأهمية لكبار السن.

18. قدَّم السيد محمد ديوري، ممثل عن وزارة الصحة المغربية، عرضاً حول "الشيخوخة والصحة" ألقى من خلاله الضوء على أهم الإنجازات التي تمَّ تحقيقها في مجال الصحة على الصعيد المؤسساتي من خلال إنشاء مصلحة التأهيل والشيخوخة، وعلى الصعيد الوقائي والكشف المبكر للأمراض المزمنة وضمان إمكانية الحصول على خدمات الرعاية الصحية، وتعزيز قدرات الموارد البشرية. كما تطرَّق إلى التحديات التي لخصها بأهمية التغلب على التنميط السلبي والمعتقدات الخاطئة المتعلقة بالشيخوخة وكبار السن، والعمل على تغيير وجهات النظر حول الإنفاق العام على قضايا كبار السن ورفع مستوى الوعي حول أهميته. كما عرَّف بمشروع المخطط الوطني حول الشيخوخة والصحة الذي يهدف إلى تيسير إمكانية الحصول على خدمات الرعاية الصحية لكبار السن والاستجابة لاحتياجاتهم من أجل تأمين شيخوخة سليمة لهم وتمكينهم من الاستمرار في المساهمة في مجتمعاتهم والمحافظة على استقلاليتهم وصحتهم. كما عرض المحاور الاستراتيجية للمشروع والإجراءات ذات الصلة.

19. كذلك قدَّم عدد من الممثلين عن منظمات غير حكومية آرائهم حول الأولويات الوطنية لكبار السن. شدد السيد أحمد لمباركي، رئيس الجامعة الوطنية لجمعيات المتقاعدين، على أهمية تطوير استراتيجية لتلبية الاحتياجات الخاصة لكبار السن. كما ألقى الضوء على عدد من القضايا ذات الأهمية التي ينبغي العمل عليها كتوفير تغطية صحية شاملة لكبار السن، وتعزيز الشراكة بين الوزارات التي تُعنى بقضايا كبار السن وزيادة التنسيق فيما بينها، وتأمين السكن اللائق والرعاية لكبار السن ضمن أسرهم لتيسير تبادل القيم الدينية والوطنية بين الأجيال، وإيلاء الاهتمام اللازم لكبار السن الذين يعانون من الفقر، وتحديث مؤسسات الحماية الاجتماعية، وتمكين كبار السن من المشاركة في جميع جوانب الحياة.

20. قدمت السيدة منى معمر، رئيسة جمعية تسيير المركز الاجتماعي للأشخاص المسنين بالنهضة، عرضاً حول الأولويات التي ينبغي التركيز عليها لتعزيز حقوق كبار السن، سلَّطت من خلاله الضوء على المتطلبات الاجتماعية، الاقتصادية، والصحية الضرورية لتمكين كبار السن من العيش بكرامة. وتتضمن وضع خطة تقاعد شاملة لكبار السن إذ أنَّ بعض الأشخاص كبار السن لا مدخول لهم أو لديهم مدخول محدود جداً، وتقديم الدعم للأسر التي ترعى كبار السن وأهمية الرعاية الأسرية إذ أنَّ شعور كبار السن بالعزلة يؤدي إلى الاكتئاب لدى كبار السن ولسوء التغذية وفقدان المناعة، وتهيئة المنازل وتدريب مقدمي الرعاية المنزلية، وتوفير التأمين الصحي إذ أن عدد كبير من كبار السن لا يوجد لديهم تأمين صحي، وتطوير وتحديث مراكز الرعاية الاجتماعية وكذلك الأماكن العامة مما يسهل بين الأجيال، وتوفير خدمات طب الشيخوخة، والتدريب في طب الشيخوخة كما التدريب لمقدمي الرعاية الصحية.

21. تطرَّق السيد توفيق لحلو، نائب منسق المركز الوطني للمسنين، خلال العرض الذي قدمه حول "المرصد الوطني للأشخاص المسنين: أولويات العمل في مجال حماية الأشخاص المسنين" إلى أهداف المرصد الوطني. وأكد على أهمية التعمُّق في فهم قضايا واحتياجات كبار السن من أجل تعزيز وتحقيق التقدم في مجال رعاية وحماية هذه الفئة العمرية. استعرض أولويات عمل المرصد والتي تشمُل ما يلي: الرصد ومتابعة أوضاع كبار السن، وإعداد قاعدة بيانات خاصة بهم مصنفة حسب السن والجنس، وإحداث مركز للتوثيق يُعنى بالقضايا ذات الأهمية لهم، وتطوير المؤشرات اللازمة المراعية لعامل السن والجنس لمتابعة أوضاعهم، والمساهمة في تطوير المعرفة والبحث العلمي من خلال إنجاز بحوث ودراسات وتقارير حول قضاياهم وأوضاعهم لإذكاء الوعي وتطوير السياسات القائمة على الأدلة، وتطوير شراكات بين مختلف الفاعلين والمتدخلين في هذا المجال، وتبادل الخبرات والمعطيات والممارسات الجيدة على المستوى الوطني والدولي. وشدد السيد مصطفى الودغيري، رئيس جمعية أمل لطب الشيخوخة، على أنَّ الجزء الأكبر من مسؤولية رعاية ودعم كبار السن يقع على عاتق

الأسرة. وركَّز على الأولويات التالية: أهمية إنشاء مصلحة لطب الشيخوخة يعمل فيها فريق طبي متكامل، وضرورة العمل على تكوين الأطباء والممرضين، ورعاية الاحتياجات اليومية لكبار السن، ورفع مستوى الوعي لدى كبار السن بشأن الاحتياجات الغذائية.

22. أكد النقاش على أنَّ كبار السن لا يشكلوا فئة متجانسة وأنه يجب أخذ هذه النقطة بعين الاعتبار عند صياغة الاستراتيجية وتناول القضايا ذات الأهمية لهذه الفئة العمرية. فإن احتياجاتهم تختلف بحسب وضعهم الاجتماعي، والاقتصادي، والصحي، والأسري. كما تمَّ التأكيد على أهمية "بقاء المسنين في أماكنهم" من خلال توفير المساكن المدعومة من الدولة وتصميم مساكن تُراعي عامل السن، إلخ...، وعلى إيلاء الأولوية والاهتمام الواجب لموضوع استقلالية كبار السن. وأشار الحضور أيضاً إلى أهمية مراعاة احتياجات ومتطلبات كبار السن المغتربين سواء كانوا سيبقون في الخارج أو أنهم سيعودون إلى بلدهم الأُم، وإدراج ذلك في الإطار الاستراتيجي الوطني المتعلق بكبار السن. كذلك تمَّت الإشارة إلى أهمية اعتماد نهج مسار الحياة في خطط واستراتيجيات التنمية ككل وتلك الخاصة بكبار السن استناداً إلى مبدأ أنَّ الإنسان ينبغي أن يكون محور جميع الجهود التنموية.

23. وختم السيد محمد أيت عزيزي، مدير حماية الأسرة والطفولة والأشخاص المسنين، الجلسة الثانية مشيراً إلى أنَّ الوزارة ستعقد اجتماعات مواضيعية حول القضايا ذات الأهمية لكبار السن من أجل تعميق وإثراء النقاش حول هذه القضايا، ولتمكين المنظمات غير الحكومية من عرض خبراتها والدروس المستفادة من عملها الميداني بشكل مفصَّل، ومواصلة تقديم الاقتراحات بشأن الإطار الاستراتيجي الوطني لكبار السن.

جيم- الجلسة الثالثة

24. استعرضت الجلسة الثالثة منهجية صياغة الإطار الاستراتيجي الوطني للنهوض بحقوق كبار السن في المغرب.

25. استهل السيد عزيز الوبالي، من وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية، الجلسة بتقديم عرضٍ حول "عناصر منهجية صياغة الإطار الاستراتيجي الوطني للنهوض بحقوق الأشخاص المسنين: مسارات إعداد السياسات العمومية من طرف وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية". تناول العرض المهام الموكلة إلى الوزارة، وقدم ملخصاً واضحاً وثرياً عن تجربة الوزارة في إعداد ثلاث استراتيجيات مختلفة، وهي "الخطة الحكومية للمساواة "إكرام"، والسياسة العمومية المندمجة لحماية الطفولة بالمغرب، والسياسة العمومية المندمجة للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة". تطرَّق إلى المراحل المتعددة التي تمَّت مراعاتها في إعداد كلٍ منها، والخطوات الرئيسية المرتبطة بهذه المراحل والتي يجب أخذها بعين الاعتبار عند إعداد الاستراتيجيات والسياسات العامة. ثم قدَّم المراجع الكبرى التي يجب الاستناد إليها عند إعداد الإطار الاستراتيجي الوطني للنهوض بكبار السن في المغرب، وهي مقتضيات الدستور المغربي وخاصة الفصلين 31 و34 حول الحق في الرعاية الاجتماعية وحول الالتزام بمعالجة الأوضاع الهشة للأشخاص المسنين، والتزامات المغرب الدولية ذات الصلة بكبار السن، وخطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة.

26. كذلك قدَّم مجموعة من الاقتراحات المنهجية حول المقاربة والمسار الذي يمكن إتباعهم في عملية وضع هذا الإطار الاستراتيجي. فأشار إلى ضرورة الأخذ بعين الاعتبار المتطلبات المختلفة للنساء والرجال، واعتماد مقاربة حقوقية واحترام المعايير الدولية المعمول بها، وكذلك اعتماد مقاربة تشاركية وضمان حق كبار السن في المشاركة الواسعة. كما ألقى الضوء على أهمية تعبئة الشركاء الدوليين من أجل الخبرة، بالإضافة إلى تعبئة

والتزام الجهات الفاعلة المحلية والاستفادة من الخبرات الوطنية والدولية، وتثمين الممارسات الفضلى الوطنية والدولية.

27. فيما يتعلق بالمراحل المتعددة اللازمة لتطوير الإطار الاستراتيجي الوطني لكبار السن، تناول العناصر المطلوبة في كل مرحلة بدءً من مرحلة التحضير وانتهاءً بالمتابعة والاتصال. وتشمل مرحلة التحضير استعراض وتقييم تشاركي للبرامج والخطط والمشاريع الوطنية القائمة ذات الصلة، والدراسات والمعطيات المتاحة، والالتزامات والاتفاقيات الدولية المناسبة. كما تشمل تحديد التحديات والأولويات والإطار المفاهيمي بحسب نهج تشاركي. أما مرحلة الإعداد فتتطلَّب تعبئة جميع الجهات الفاعلة والعمل معها وضمان التزامها ومشاركتها الفعَّالة. تَليها مرحلة التخطيط الاستراتيجي والتي تشمل تطوير الرؤية والأوليات والأهداف الاستراتيجية والعناصر ذات الصلة كالإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز والمخرجات المرتبطة بكل هدف. وتشمل أيضاً تحديد الجهة المسؤولة عن كل تدبير والمدة الزمنية لتنفيذه. من ثمَّ تأتي مرحلة المصادقة السياسية وكذلك المصادقة التقنية على مخرجات المراحل المذكورة، وهي ضرورية ومهمة لتعزيز ملكية جميع الجهات الفاعلة للإطار الاستراتيجي المنشود. وأخيراً هناك مرحلتي المتابعة والتواصل. تتطلَّب الأولى تحديد آلية للمتابعة تشمل مؤشرات المتابعة والمنهجيات والأدوات لجمع المعلومات اللازمة، والثانية إعداد خطة للتواصل لتعبئة الجهات الفاعلة ولتعزيز التزامها بعمليات التنفيذ والمتابعة والتقييم للإطار الاستراتيجي المصادق عليه.

28. قدمت السيدة ربى عرجا، مسؤولة أولى للشؤون السكانية في الإسكوا، عرضاً بعنوان " دروس مستقاة وتجارب في مجال إعداد الأطر الاستراتيجية والسياسات المتعلقة بكبار السن"، تناولت فيه المقاربات الممكنة لإعداد الأطر الاستراتيجية والسياسات الاجتماعية. فأنَّ هذه الأطر متشابهة بغض النظر عمَّا إذا ركزت على الشباب أو المرأة أو كبار السن. وأشارت إلى هناك مقاربتين لإعداد الأطر الاستراتيجية والسياسات الاجتماعية: الأولى تدعو إلى تطوير سياسة وطنية شاملة تركز فقط على شؤون وقضايا كبار السن بمعزل عن باقي الفئات والقطاعات. والثانية تدعو إلى دمج القضايا المتعلقة بكبار السن في جميع السياسات والخطط الوطنية، وهي المقاربة التي تروّج لها خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة ويركز عليها المغرب. فالمقترح هو أن يكون للمغرب إطار وطني شامل يؤطر عملية دمج القضايا ذات الأهمية لكبار السن في جميع القطاعات. هدفه الأساسي هو التأكد من إسهام كبار السن في تقدم مجتمعاتهم وعائلاتهم وتطويرها مما يضمن التواتر والانسجام بين اقتصادات ومجتمعات البلدان مع التغيرات الديمغرافية.

29. وشددت السيدة عرجا على أنَّ طريقة الإدماج هذه تأخذ بعين الاعتبار متطلبات الفئات العمرية المختلفة وتعمل على خلق الانسجام والتكامل بين هذه المتطلبات وتُجنب تضارب المصالح ما بين الفئات، وهذا خطر يمكن أن ينتج عن المقاربة الأولى. أما المخاطر التي يمكن أن تنتج عن المقاربة الثانية فهي احتمال "اختفاء" أو تمييع قضية كبار السن، والاعتقاد العام بأن القضية ليست مهمة بما فيه الكفاية أو على الأقل بأهمية القضايا الأخرى التي أُدرجت في الخطط الوطنية للتنمية لفترة طويلة. ويمكن تدارك هذه المخاطر من خلال اتباع مقاربة مزدوجة تقضي بتطوير إطار يُبيّن كيفية الدمج مع باقي القطاعات وفي الوقت نفسه يُركِّز على خصوصيات قضايا كبار السن، وأيضاً من خلال التوعية والمؤازرة.

30. وتطرَّق العرض إلى المحطات الأساسية لعملية دمج القضايا المتعلقة بكبار السن في جميع السياسات والخطط الوطنية وتتضمَّن التالي: أولاً فهم معمّق للروابط بين قضايا كبار السن وجميع القضايا التي تتمحور حولها الخطط والسياسات الوطنية والتي تختلف من بلد إلى آخر بحسب خصوصيات كل بلد؛ ثانياً دمج القضايا المتعلقة بكبار السن في جميع السياسات والخطط الوطنية؛ وثالثاً بناء القدرات الضرورية لحسن سير عملية التنفيذ. كما ألقى الضوء على دروس مستقاة وتجارب ناجحة تتعلق بالمراحل الأساسية لإعداد الأطر الاستراتيجية

والسياسات الاجتماعية للاسترشاد بها. وتتضمَّن هذه المراحل العمل من خلال الخطط الوطنية وأطر السياسات القائمة، وضمان أن تراعي وتُظهر الموازنات العامة الالتزام بقضايا كبار السن من خلال تحديد الأموال للعمل عليها. كذلك تتضمَّن جمع المعلومات والبيانات ذات الصلة للتعويل على الأدلة، والقيام بعملية المتابعة والتقييم وإيلاءها الاهتمام اللازم، والعمل على تعزيز التعاون الدولي، واعتماد النهج التشاركي في معالجة القضايا ذات الأولوية لكبار السن. وخلُص العرض إلى تقديم تجارب ودروس من حول العالم، وتحديداً من فرنسا والأردن، طُبِّقت في سياق إعداد أُطر استراتيجية وسياسات تتعلق بكبار السن للاستفادة منها.

31. تمحور النقاش حول دور منظمات المجتمع المدني المعنية بقضايا كبار السن. وأكد المشاركون إن هذه المنظمات لديها الكثير من الاقتراحات بشأن الأولويات والقضايا ذات الأهمية لكبار السن والتحديات القائمة والمستمدة من عملها الميداني. فلِذا من المهم التخطيط لعقد اجتماع يستهدف هذه المنظمات للاستماع إلى آرائها في هذا الصدد وإثراء النقاش حول مضمون وأهداف الإطار الاستراتيجي لكبار السن، وضمان إشراك جميع الجهات المعنية في عملية تطويره. ومن المهم أيضا تكثيف الجهود لدعم هذه المنظمات، وتيسير إنشاء شبكة لها من أجل تعزيز التنسيق والتعاون فيما بينها. كما تمَّت الإشارة إلى إن عدد المنظمات العاملة على قضايا كبار السن قليل جداً، وأنه من المستحسن أن تتم الدعوة لتأسيس منظمات مماثلة. ولَحَظ بعض المشاركين أنَّ العروض لم تُركِّز بشكل وافٍ على مكافحة الصور النمطية والتمييز ضد كبار السن أو تؤكد على الأهمية المحورية لحقوق الإنسان في معالجة القضايا ذات الأهمية لكبار السن. وكذلك أنه لا يوجد كبار سن بين المشاركين في ورشة العمل هذه وإنما فقط ممثلين عنهم. لذا يجب العمل على إشراكهم بشكل أكثر فاعلية في الأنشطة المماثلة المستقبلية الهادفة إلى الإعداد لتطوير الإطار الاستراتيجي المعني بهم.

32. وتمَّ تسليط الضوء على ضرورة تعميق المعرفة حول كبار السن وقضاياهم والتعمُّق في التشخيص من خلال تطوير الدراسات وجمع البيانات ونشرها، واشراك كبار السن في مجموعات تركيز لمعرفة آرائهم، إلخ. كما تمَّ التأكيد على أهمية مراعاة الاختلافات القائمة بين كبار السن، سواء كانت ظرفية أو قائمة على نوع الجنس أو الموقع الجغرافي، إلخ. وعليه، أشار بعض المشاركين إلى الحاجة إلى إعداد دراسات وبحوث متعددة الأبعاد عن وضع كبار السن في المغرب تشمل الموقع الجغرافي ومكان الإقامة لكبار السن، والحالة الاقتصادية والاجتماعية، والنوع الاجتماعي، والمستوى التعليمي والثقافي، بالإضافة إلى جوانب أخرى لضمان تغطية مختلف شرائح هذه الفئة العمرية. كما أشاروا إلى الحاجة إلى إعداد وثيقة دعم تُقدِّم مُلخصاً عن نتائج الدراسات والتوصيات الناتجة عنها، وعرضها على البرلمان لكسب التأييد اللازم في هذا الصدد. وتناول المجتمعون دور الأسرة في توفير الرعاية لكبار السن، وشددوا على ضرورة إيلاء الاهتمام اللازم وتوفير الدعم المناسب لها لتمكينها من الاستمرار في أداء هذا الدور.

33. كذلك شدَّد المجتمعون على نقاط أخرى أبرزها: أ- أهمية المساهمة النشطة لكبار السن في المجتمع وتأثيرها الإيجابي عليهم؛ ب- ضرورة تأمين نمط حياتي سليم لهم من خلال توفير السكن اللائق، والتغذية السليمة، والحماية الاجتماعية، والتأمين الصحي، وتحسين خدمات الرعاية الصحية وإمكانية الحصول على هذه الخدمات، لتمكينهم من المشاركة في كافة جوانب الحياة؛ ج- وجوب وضع خطط ترمي إلى معالجة النقص في الكفاءات لدى كبار السن؛ د- - مطالبة الأحزاب السياسية بإدراج طروحات ومقترحات مشاريع تستهدف كبار السن وتناول القضايا ذات الأهمية لهم في برامجها الانتخابية؛ ه- العمل على تحسين صورة كبار السن في الإعلام؛ و- أهمية رصد ميزانية سنوية مخصصة لكبار السن؛ ز- وإحداث صندوق لدعم كبار السن لضمان الاستقلالية المالية.

34. في نهاية الجلسة، شكر السيد محمد آيت عزيزي، مدير حماية الأسرة والطفولة والأشخاص المسنين في الوزارة، التزام جميع المشاركين في ورشة العمل وأثنى على أهمية النقاط التي تطرق إليها النقاش. وذكَّر بأنَّ

الالتزام السياسي الأول للوزارة يكمن في بلورة إطار استراتيجي سياسي لتمكين والنهوض بحقوق كبار السن. وبالتالي، تمَّ التواصل مع منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية التي تُعنى بقضايا كبار السن لتوحيد الرؤية، وتعزيز انخراطهم في هذه العملية، وإشراك جميع الجهات المعنية لبلورة خطة شاملة وجامعة تمكِّن من إدماج قضايا هذه الفئة العمرية في جميع القطاعات ذات الصلة. ودعا إلى مواصلة التفكير والعمل على هذا الموضوع على المستوى العلمي وضمن نقاشات أخرى للوصول إلى الهدف المنشود. كما شجَّع جميع الفرقاء على تقديم اقتراحات تتعلق بوضع إطار استراتيجي لكبار السن مباشرةً إلى الوزارة عبر بريدها الإلكتروني. وعرض بإيجاز الخطوات اللاحقة للورشة وتتضمَّن وضع خارطة طريق تُفصِّل جميع مراحل تطوير الإطار الاستراتيجي لكبار السن، بالإضافة إلى خطة وجدول زمني للتنفيذ.

ثانياً- تنظيم الاجتماع

ألف- تاريخ ومكان الاجتماع

35. عقدت ورشة العمل الوطنية حول "نحو إطار استراتيجي وطني للنهوض بحقوق المسنين بالمغرب"، في فندق الديوان في الرباط، المغرب، يومي 21 و22 شباط / فبراير 2017.

باء- الجلسة الافتتاحية

36. رحَّب كلٌّ من السيدة بسيمة الحقاوي، وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية، والسيد محمد آيت عزيزي، مدير حماية الأسرة والطفولة والأشخاص المسنين في الوزارة، والسيدة كريمة القري، رئيسة قسم السكان والتنمية في الإسكوا بالمشاركين، معربين عن أملهم في أن تؤدي النقاشات الى تحديد الإطار المفاهيمي العام والمنهجية التي ينبغي اعتمادها لبلورة إطار استراتيجي وطني للنهوض بحقوق كبار السن في المغرب.

37. ركزت السيدة بسيمة الحقاوي في كلمتها على ضرورة مضاعفة الجهود للنهوض بحقوق كبار السن. وتطرقت إلى المبادرات التي قام بها المغرب في هذا الصدد كعملية التوعية السنوية على الفجوة بين الأجيال وعملية إيواء المسنين خاصة في فصل الشتاء وإحداث مرصدٍ لصالح الأشخاص المسنين. كما شددت على أهمية تكثيف العمل في ضوء التغيرات الديمغرافية والتحول الذي يعرفه المجتمع المغربي والذي بدأ ينحو نحو قاعدة شائخه بدلاً من قاعدة شابة. وأكدت على ضرورة التكاتف بين مختلف القطاعات الحكومية المعنية لتقديم حلول أو خدمات لفائدة هذه الفئة من المجتمع من خلال مؤشرات واضحة. فالتجربة اليوم تبيّن أنَّ الحكومة المغربية نجحت في تحقيق الالتقائية على مستوى التفكير لبلورة سياسات عمومية وكذلك على مستوى التنفيذ خدمةً لمختلف فئات المجتمع. ويتضح ذلك من خلال بلورة سياسات عمومية لصالح المرأة، ولفائدة الطفولة وكذلك لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة. وختمت مؤكدتاً أنَّ ورشة العمل هذه تشكل إحدى الخطوات الأولى لبلورة سياسة عمومية لصالح كبار السن في المغرب.

38. عرَّفت السيدة كريمة القري بأهداف مشروع الإسكوا التي تندرج في إطاره هذه الورشة مركزةً على بعده الإقليمي إذ يسعى إلى توطيد التعاون والتشاور بين المؤسسات الحكومية وغير الحكومية على الصعيد الوطني في البلدان المستهدفة للعمل معاً على دمج أولويات السكان في سياسات التنمية، ونقل المعرفة والخبرات بين الدول العربية في سبيل تنمية مستدامة لا تستثني أحداً. وأكدت على أهمية ادراج مجمل الجهود التنموية في إطار خطة التنمية المستدامة لعام 2030 والمساهمة في تضافر الجهود الرامية الى تحقيق أهدافها بحلول 2030.

39. أشارت السيدة القري الى الوضع الاجتماعي والاقتصادي في المنطقة العربية، حيث أن المنطقة ما زالت تعاني من معدلات قياسية فيما يخص عدم المساواة، سواءً بين البلدان أو داخل البلد الواحد، بالرغم من الجهود الوطنية والإقليمية والدولية للدفع بعجلة التنمية. كما أشارت إلى بروز فئات سكانية، كفئة كبار السن، تعاني هشاشة وتهميشاً متزايدين، بسبب بعض التقصير في مراعاة التحولات الديمغرافية التي تشهدها البلدان العربية. وأكدت على ضرورة إدراك التحديات والمخاطر التي تلوح بمستقبل كبار السن في البلدان العربية، والبناء على الآليات المتاحة لتعزيز حقوق هذه الفئة العمرية، وأهمها خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة ومبادئها التوجيهية، لإتاحة الفرصة أمام كبار السن لمواصلة المشاركة في شؤون المجتمع ولتمكينهم من العيش بكرامة. هذا بالإضافة إلى توصيات صدرت عن عدة مؤتمرات إقليمية واجتماعات وزارية تؤكد كلها على المقاربة الحقوقية وضرورة تفعيل الأطر القانونية والبيئة الحاضنة لكبار السن. وأعربت عن أملها في أن تُسهم ورشة العمل في التعمُّق في فهم التحديات الناتجة عن ظاهرة الشيخوخة، والإضاءة على الأدوار المتعددة التي تلعبها مختلف القطاعات المعنية كشركاء أساسيين في صوغ إطار استراتيجي يعكس القضايا ذات الأولوية لكبار السن في المغرب ويؤسس لخطة وطنية متكاملة.

قائمة بأسماء المشاركين

وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية

الوزارات والمؤسسات الحكومية

منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص

مستشارون وخبراء

الجامعات والمعاهد

صحافة